



# المواقف التآزيمية طغت في المجلس المنحل

عبدالله الراشد

وجهها لوجه

مع اقتراب قطار الانتخابات التآزيمية من محطته الأخيرة، مع توالي ساعات اليوم السبت، بكل ما يتخللها من ترقب وانتظار كبيرين بشأن الصورة التي ستخلص إليها صناديق الاقتراع اليوم، وطبيعة المجلس المقبل ومزاج السلطة التشريعية العتيدة، والذي بالضرورة سيحدد طبيعة العلاقة مع السلطة التنفيذية، التي من شأنها وضع الديمقراطية الكويتية على سكتها الطبيعية، ماذا يقول المرشحان عن الدائرة الانتخابية الثانية الى الانتخابات «أمة 2009» (عبد اللطيف العميري ود.سلوى الجسار) عن أبرز القضايا التي تهم الوطن والمواطن وطبيعة المرحلة المقبلة، وعن توقعاتهما المستقبلية لسير العملية الديمقراطية، في حوار أشبه ما يكون بين المرشحين والمرشحات تتقابل فيه الرؤى حيال أبرز القضايا.



سلوى الجسار



عبد اللطيف العميري

## الجسار: أداء المجلس المنحل يكاد يكون الأسوأ في تاريخ الكويت

الاجتماعي والاقتصادي والأيديولوجي، وهو ما يميزها عن بقية الدوائر، وللأسف لم يقدموا بياناً واضحاً يخلق نوعاً من التهدئة، يساعد على عملية الارتياح وسحب حال التشنج للناخبين، وكنت أتمنى منهم أن يلتقوا أبناء الدائرة، والفترة الزمنية وإن كانت شهراً واحداً فذلك لا يمتنع الانجاز، وبعد قراءة فاحصة ومتأنية لتقرير لجنة الشعية البرلمانية في المجلس على قرار مستوى أداء جميع اللجان في المجلس في الفصل التشريعي الأول، وجميع لجان المجلس في الفصل التشريعي الثاني، فإن عدد الساعات التي عقدت فيها جميع اللجان لم يتعد الـ 124 ساعة، والجنة الرئيسية لم تعقد بسبب عدم اكتمال النصاب، ولا حظت أن تصريحات أعضاء الدائرة اتسمت بهتة وتلطيف الاجواء لكسب أصوات الناخبين، مستوى أداء هذا المجلس يكاد يكون أسوأ أداء مجلس مر في دولة الكويت.

## الجسار: أداء المجلس المنحل يكاد يكون الأسوأ في تاريخ الكويت

الاجتماعي والاقتصادي والأيديولوجي، وهو ما يميزها عن بقية الدوائر، وللأسف لم يقدموا بياناً واضحاً يخلق نوعاً من التهدئة، يساعد على عملية الارتياح وسحب حال التشنج للناخبين، وكنت أتمنى منهم أن يلتقوا أبناء الدائرة، والفترة الزمنية وإن كانت شهراً واحداً فذلك لا يمتنع الانجاز، وبعد قراءة فاحصة ومتأنية لتقرير لجنة الشعية البرلمانية في المجلس على قرار مستوى أداء جميع اللجان في المجلس في الفصل التشريعي الأول، وجميع لجان المجلس في الفصل التشريعي الثاني، فإن عدد الساعات التي عقدت فيها جميع اللجان لم يتعد الـ 124 ساعة، والجنة الرئيسية لم تعقد بسبب عدم اكتمال النصاب، ولا حظت أن تصريحات أعضاء الدائرة اتسمت بهتة وتلطيف الاجواء لكسب أصوات الناخبين، مستوى أداء هذا المجلس يكاد يكون أسوأ أداء مجلس مر في دولة الكويت.

تعالج خارج قبة عبدالله السالم، وتحديداً في وسائل الاعلام، ثم تنتهي الى الاستقالة، وحل مجلس الأمة لم يأت بالحل للمشكلات لأن القرارات والتشنج كانا فرديين، ونحن أخذنا بجريرة القلّة.

ماذا قدمتم كاعضاء للدائرة الثانية على مدى 23 جلسة لمجلس الأمة؟  
- المرشح عبداللطيف العميري: قدمنا بعض الأفكار والاقتراحات التي تهم الدائرة، ولكن من الظلم تقييم النائب في فترة 3 اشهر، لأن المجالس أصبحت تختزل بأشهر، وورقة العمل التي قدمناها للاصلاح كانت تمتد الى 4 سنوات.  
د.سلوى الجسار، كيف تقييمين تجربة برلمان 2008 وبالأخص نواب الدائرة الثانية كمرشحة وناخبة؟  
- اتفق مع عبداللطيف العميري في أن الفترة الزمنية كانت لم تخدم السلطين، ولكن أراها من منظور آخر وهو حال التآزيم والاستجابات ولغة الاعلام التي أجيحت الوضع، ويؤسفني أنني لم أسمع أو أر أي نوع من المبادرة التي تعكس المسؤولية السياسية والوطنية لنواب الدائرة الثانية، كنت أتمنى أن يسجل نواب الدائرة موقفاً حيال ذلك، وخصوصاً أن هذه الدائرة تحظى بنوع من التنظيم الهيكلي والبناء

## المجلس المنحل مارس دوره الرقابي بشكل مفرط وتشج غير مسبوقين

تشريعي وقانوني، اذا لم يكن عضو اللجنة فنياً في العمل التعليمي، من الصعب أن يتقدم بأي مشروعات عمل أو مقترحات، أو حتى تكون اللجنة جهة رقابية تشريعية على ما يمكن في قطاع التعليم العام والجامعي، لأن ذلك يتعلق بقضية سياسيات وبرامج وتقارير، ولقد ذكر الأخ عبداللطيف ثلاثة محاور أساسية للتعليم، المعلم والطالب والمنهج، لكن على الطرف الآخر الذي يهدد ثبات هذا المثلث خمسة محاور مهمة ورئيسية..

وما هذه المحاور التي تصديبها؟  
- د. الجسار: أولها اختيار القيادات التعليمية، للأسف هذه المؤسسات منحورة نخر السوس في قضية التسييس، وهو أخطر شيء في هذا المثلث، هناك خمسة كليات تتأخر في اختيار عمدائها من ضمنها كلية التربية وتشكل لجان أكثر من مرة، وذلك لعدم القدرة على الاختيار، لأن هناك تسييساً وضغوطاً على متخذ القرار، ثم صناعة القرار في المؤسسة التعليمية، وإذا كان صناع القرار أدنى من المستوى المطلوب، فسيدحت حال من التذبذب، وأكبر دليل على ذلك قضية التعليم الموحد، وهو كارثة، وقضية ابتعاث الطلبة الى جامعات ثم يقررون أن هذه الجامعات غير معترف بها، أين اللجنة التعليمية من هذه الكوارث؟ وثالثاً الانفاق على التعليم، والمؤشرات التربوية للبنك الدولي في تقريره الأخير 2008 / 2009 يصنّف دولة الكويت من أكبر 10 دول في العالم انفاقاً على التعليم، ومخرجات التعليم لدينا 48٪ وميزانيات التعليم ارتفعت من 7.6٪ إلى 8.7٪، والأن 9٪، و90٪ من ميزانية التعليم هي للرواتب، وبحسبة رياضية لنفترض أن ميزانية الوزارة هي 900 مليون دينار، يتبقى 10 ملايين تنفق على باقي قطاعات الوزارة، المياني والتسهيلات والمواد التعليمية، والدورات التدريبية، توفير كافة المستلزمات من كتب وغيرها، ماذا تبقى إذن من العشرة؟ ليس لدي مشكلة في الانفاق، لكن كيف تتم عملية الانفاق؟ أما المحور الرابع فهو يتعلق بكيف ينفذ التعليم على الواقع، واللجنة التعليمية ومن يتصدى لها يكون متخصصاً، ولم ينم الى علمي أن أعضاء اللجنة يستعينون بمجموعة من

المختصين بالمجال التعليمي، والنقطة الأخيرة هي المخرجات، إذن هناك محاور مهمة تحرك هذا المثلث الذي تحدث عنه عبداللطيف، فيما يتم في آلية ادارة قضايا التعليم في اللجنة التعليمية لا ترقى لمستوى الطموح السياسي أو الوطني أو التعليمي.

د.سلوى الجسار.. هل ستحلمين هذا الملف حال وصولك الي المجلس؟  
- سأحاول أن أكون رئيسة اللجنة التعليمية، لأن رؤيتي عنوانها التعليم، ثم التعليم، ثم التعليم، ولكي نؤسس الأرض الخصبة، تجب اعادة بناء الإنسان الكويتي، نحن من خريجي التعليم التقليدي في السبعينيات والثمانينيات الذي كان يسيطر عليه المعلمون من غير الكويتيين الذين نكّم لهم كل تقدير، لكن التعليم هو القضية وهو الأولوية، والتعليم هو الأساس في بناء الدولة، الآن دخلت على عمليات التعليم الكثير من المغريات والتحديات، والتعليم الآن يعزز انتماءات سلبية وخطيرة.

عبد اللطيف العميري.. يقال إن التجمع السلفي ضد قضية البدون، بماذا ترد؟

- مشكلتنا في الكويت، أن الرأي العام يبني على وسائل الاعلام وتوجيهاتها المختلفة، وأنا عائب على الطبقة المثقفة والواعية التي أصبحت تبني قناعاتها على مانشيتات الصحف، على أي أساس تم تصنيفنا على أننا ضد قضية البدون؟ لم يطرح الموضوع على التصويت حتى نكون ضدّه، موضوع البدون إنساني وهو من الملفات العالقة التي لا نقدر جميعاً التقدم بها خطوة واحدة، هناك من يتخذ قضية البدون تكسيباً انتخابياً، ونحن من أكثر الناس المهتمين في هذه القضية، وكان من ضمن رؤيتنا في برنامجنا الانتخابي، وعندما تكلم رئيس السن خالد السلطان وفي أول خطاب له في مجلس الأمة وبحضور سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد شدد على أهمية قضية البدون وعلى السعي الحثيث لإنهاء هذا الملف وهذه العقبات، لأنها أشبه بكرة الثلج، هذه الحقائق بمقابل جدليات وأوهام غير موجودة، وعندما طرحت قضية البدون في المجلس كلجنة مؤقتة، دفعنا بها بكل قوة، وأصدرنا بيان باننا مع إعطاء البدون الحقوق الانسانية، وتجنيس المستحقين منهم، وإعطائهم حق التظلم والتقاضى من قرارات اللجنة التنفيذية، وساهمنا بكل قوة لإعادة لجنة البدون وشاركنا في لجنة البدون وسعي النائب خالد السلطان لرئاستها، كل هذه الحقائق تدحض أي مقولة أو إشاعة نحن ضد هذه الفئة.

د.سلوى.. ما رأيك في قضية البدون؟  
- سوف اتكلم عن هذه القضية من ناحية إنسانية، ودولة الكويت حريصة على أن يبقى سجلها نظيفاً في مجال حقوق الانسان.. لماذا ظهرت مشكلة البدون بعد الغزو العراقي؟ هل من المعقول أن هذه المشكلة لم تكن موجودة قبل الغزو؟ بلعاً لا، كانت موجودة وكان عددهم لا يقل عن 27 ألفاً منهم بتعديل أوضاعهم، وبعد وزارة الداخلية بتشكيل لجنة لتعديل أوضاع البدون، والأزمتهم بتقديم المستندات، وبادر ما لا يقل عن 27 ألفاً منهم بتعديل أوضاعهم، ولم ذلك تحول موضوع البدون ككرة الثلج، ولم ينظر في موضوع البدون، ولم تتم معالجته معالجة أساسية بشفاافية واضحة بعيدة عن كل المهاترات، ومن المفترض على اللجان المختصة بموضوع البدون في مجلس الأمة وضع حلول لهذه المشكلة وفق منظور إنساني، ومما يحزن أن الدولة تعالج موضوع العمالة للحفاظ على سجل حقوق الانسان، فيما نرفض معالجة موضوع البدون.

د.سلوى.. هل ساهم مجلس الأمة في هذا التسويف؟  
- مجلس الأمة لم يساهم مساهمة جدية صحيحة إنسانية في مراجعة ملف البدون، وتم تسييس هذا الملف بشكل أو بآخر، ونسأل: ما الذي يمنع أن تمنح انساناً شهادة ميلاد؟ وما معايير التجنيس؟ هل هي معايير ثابتة وواضحة؟ هل يعقل أن ينعم الوافد بكل الخدمات ويستنزف ميزانية الدولة، وهذا الانسان الذي لديه أصول أو جزء من الأصول في هذا البلد لا يعطى لك؟



## امنحني صوتك.. لأشاركك القرار

حملة أوان لمناصرة  
المرأة المرشحة